نشرة صندوق النقد الدولي

فحص سلامة الاقتصاد

قرض من الصندوق لمساعدة اليمن على إجراء الإصلاحات وجذب المساعدات الخارجية

٢٤ سبتمبر ٢٠١٤

عمال يمنيون يعملون بأحد مشروعات البنية التحتية في العاصمة اليمنية، صنعاء. الوفورات من الدعم غير الموجه والمتسرب لغير المستحقين سوف تستخدم في تمويل التحويلات الاجتماعية والاستثمارات المنشئة لفرص العمل (الصورة: Yahya Arhab/Newscom)

- الإصلاحات الاقتصادية الوطنية تحظى بدعم الصندوق ومجموعة أصدقاء اليمن
- الإصلاحات تهدف لمعالجة قضايا الفساد والتهريب وتعود بالنفع على كل السكان، وخاصة الفقراء
- الوفورات من الدعم غير الموجه والمتسرب لغير المستحقين سوف تستخدم في تمويل التحويلات الاجتماعية والاستثمارات المنشئة لفرص العمل

وافق صندوق النقد الدولي في ٢ سبتمبر الجاري على منح اليمن قرضا بقيمة ٥٥٣ مليون دولار لدعم خطط البلاد الرامية إلى تقوية مركز المالية العامة والحسابات الخارجية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر عن طريق معالجة الدعم الكبير وغير الكفء للمشتقات النفطية، وتحسين الحوكمة، وزيادة المخصصات الشهرية من صندوق الرعاية الاجتماعية.

ويمثل القرض المقدم لليمن (١٥٠% من حصة العضوية) جزءاً من الدعم الذي يقدمه الصندوق لبلدان التحول العربي – مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن. ويأتي هذا القرض بعد أسابيع من المؤتمر الإقليمي لدعم الحوار بين مختلف الأطراف المعنية حول الرؤية الاقتصادية الملائمة وخطط الإصلاح اللازمة لبلدان التحول العربي والذي عقد في الأردن وشارك الصندوق في استضافته.

وكان اليمن أول بلدان التحول العربي التي استعانت بموارد الصندوق عن طريق قرض في عام ٢٠١٢. كذلك يقدم الصندوق مساعداته المالية لكل من الأردن، والمغرب، وتونس.

وفي حوار مع *نشرة الصندوق الإلكترونية*، ناقش السيد خالد صقر، رئيس بعثة الصندوق إلى اليمن، التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن، وأوضح العناصر التي يتألف منها البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، والأسباب الرئيسية وراء قرض الصندوق.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن؟**

السيد صقر: تعتبر اليمن حالياً عند مفترق طرق مهم في التحول السياسي ومسار التنمية الاقتصادية. ويجري صياغة دستور جديد بناءً على نتائج الحوار الوطني الذي شارك فيه عدة أطراف سياسية في البلاد، وهناك جهود مستمرة لتعزيز جسور التواصل ومعالجة بعض الاختلافات السياسية العالقة. ومنذ أوائل عام ٢٠١٤، تسببت زيادة تخريب المنشآت النفطية في انخفاض إيرادات النفط، وتدهور أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية، ووقوع نقص حاد في إمدادات الوقود والكهرباء، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية المزمنة في اليمن.

ولا يزال ما يقرب من نصف سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر، ويصيب سوء التغذية طفل من بين كل طفلين تقريباً، كما أن البطالة بالغة الارتفاع، وخاصة بين الشباب، ويساهم التوتر الاجتماعي فيما تشهده البلاد من تحديات أمنية.

وفي نفس الوقت ظل الدعم الكبير الذي يفتقر للكفاءة والتوجيه السليم إلى جانب الزيادة الكبيرة في أجور القطاع العام يستنزفان موازنة الحكومة ويحفزان على الفساد.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي أهم السياسات المتخذة في البرنامج الاقتصادي اليمني الذي سيدعمه الصندوق؟**

السيد صقر: أطلق اليمن برنامج إصلاح ضروري لتعزيز النمو وخلق فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر والحد من التهريب والفساد. ونحن نأمل أن تعطى اللجنة الاقتصادية العليا التى تم تشكيلها مؤخراً زخماً لمجهودات الاصلاح. ويتركز برنامج الإصلاح حول معالجة الدعم الكبير وغير الكفء على الوقود، والذي ظل السكان يتحملون تكلفته بواقع ١٠ ملايين دولار يومياً، ليعود بالنفع غالباً على المهربين وكبار المستهلكين.

ويهدف هذا البرنامج الوطني، والمصمم للتصدي للأزمة الاقتصادية الداخلية، إلى تحويل بعض موارد الموازنة من هذا الدعم غير الكفء إلى الاستثمار في البنية التحتية والتحويلات الاجتماعية المباشرة للفقراء. وتعتزم الحكومة في ظل هذا البرنامج تحقيق زيادة قدرها ٥٠% في متوسط الإعانات الشهرية التي تصرفها الأسر الفقيرة من صندوق الرعاية الاجتماعية. وتصل إعانات هذا الصندوق إلى حوالي ثلث العدد الكلي للأسر في اليمن، وسوف يتم تطويره وتوسيع نطاق تغطيته.

ويهدف البرنامج أيضاً إلى معالجة أهم قضايا الفساد، ومنها ظاهرة "العمالة الوهمية" – وهم موظفو القطاع العام المدرجون في جدول الأجور الحكومية ولكنهم غير موجودين بالفعل أو لا يؤدون وظيفة فعلية. وقد تم اتخاذ بعض القرارات المهمة لمعالجة هذه القضية من خلال استخدام بطاقات التعريف بنظام البصمة الإلكترونية في جهاز الخدمة المدنية على وجه العموم، بما في ذلك الجيش والشرطة، إلى جانب التنفيذ التدريجي لأداء مدفوعات الأجور من خلال الحسابات المصرفية ومكاتب البريد. ويمثل التقدم المحرز في هذه العملية معياراً مهما لنجاح برنامج الإصلاح الوطني، وستتم مراقبته في ظل البرنامج الذي يدعمه الصندوق.

وبالإضافة إلى ذلك، تخطط الحكومة لاستحداث إصلاحات تعالج أوجه القصور في مناخ الأعمال التي خلص إليها مسح البنك الدولي المعني بممارسة الأعمال، بما في ذلك الحد من الفساد والروتين ودعم حقوق الملكية حتى يصبح المواطنون أكثر قدرة على استخدام ممتلكاتهم في مزاولة الأنشطة الاقتصادية والحصول على التمويل اللازم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف يمكن أن تدعم مساعدات الصندوق المالية اليمن؟**

السيد صقر: أود أن أقول في البداية إن اليمن أول بلد من بلدان التحول العربي يحصل على دعم مالي من الصندوق. وجاء هذا الدعم البالغ ٩٤ مليون دولار أمريكي تقريبا في إبريل ٢٠١٢ بمقتضى التسهيل الائتماني السريع (“Rapid Credit Facilty” – RCF)، وهو نوع من المساعدة الطارئة له أهداف محدودة عندما تؤدي الأزمات إلى إعاقة القدرة على تنفيذ السياسات.

والمساعدة المالية الحالية من الصندوق في ظل التسهيل الائتماني الممدد (“Extended Credit Facility” – ECF) — حوالي ٥٥٣ مليون دولار أمريكي بسعر صرف اليوم — تدعم البرنامج الاقتصادي الذي يستهدف التحول إلى وضع اقتصادي مستقر وقابل للاستمرار بما يتسق مع تحقيق نمو قوي ومستدام وتخفيض الفقر. والتسهيل الائتماني الممدد هو أداة الصندوق الأساسية في تقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل، مثل اليمن، حيث يتيح لها الاستفادة من موارد أكبر بشروط تمويلية ميسرة للغاية وتصميم للبرامج يسمح بدرجة من المرونة.

ومن السمات المهمة في مساعدة الصندوق أنها ستسمح بجذب مزيد من الموارد المالية من المانحين الدوليين. وسوف تتمكن البلاد كذلك من الاستفادة بشكل أكبر من دعم أصدقاء اليمن، حيث إن تلك الإصلاحات سوف تساعد في تحسين الاقتصاد وحماية الفقراء على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ونحن نرى أيضاً أن التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يؤدي بدوره إلى دعم العملية السياسية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما رأيكم في الزيادة الأخيرة في أسعار الوقود وما يرتبط بها من تأثير على الفقراء؟**

السيد صقر: أوضحت التجارب الدولية عدم فعالية نظام الدعم المعمم للأسعار كوسيلة لمعاونة الشرائح السكانية محدودة الدخل، لأنه يفيد الأغنياء أكثر مما يفيد الفقراء ويشجع الفساد. وليس من الصعب فهم هذه المسألة؛ فإذا كنت تملك سيارتين تستهلكان وقودا كثيفاً، ومولدا كبيرا للكهرباء، ومنزلاً مكيف الهواء، ستستفيد من دعم الطاقة أكثر بكثير مما يمكن أن تستفيد منه أسرة فقيرة لا تلمك سيارة وتستخدم في المنزل قدراً ضئيلاً أو معدوماً من الكهرباء.

وقبل الزيادة الأخيرة في تكلفة الوقود في اليمن، كانت الأسعار الرسمية تعادل حوالي نصف مستوياتها العالمية. وبينما لم يجن الفقراء إلا منافع محدودة من هذا الدعم، فقد خلق هذا الوضع حوافز كبيرة للتهريب والفساد. وفي أوائل ٢٠١٤ أصبح من الواضح أن الاستمرار في هذا الوضع لم يعد ممكناً في ظل الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية ونقص إمدادات الوقود. فلم يعد الوقود متاحاً تقريباً بالأسعار المدعومة، وزادت أسعار السوق السوداء عن المستويات العالمية. وبينما كان السكان يدفعون أسعاراً مرتفعة للغاية، كان الدعم الكبير يذهب إلى المهربين وتجار السوق السوداء.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغت تكلفة الدعم المعمم التي تتحملها موازنة الدولة حوالي ٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣، أو ما يقرب من ٦٠% من إيرادات البلاد الكلية من الهيدروكربونات. ولم يترك هذا إلا قدراً ضئيلاً من الموارد للتحويلات الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية بغية تخفيف حدة الفقر ودعم النمو وتوفير المزيد من فرص العمل.

ويمكن أن يؤدي إصلاح الدعم إلى تغيير هذا الوضع. فنحن نرى أنه بتعديل أسعار الوقود بمنهجية مدروسة وتخفيض الإنفاق الحكومي على الدعم الذي يفتقر إلى الكفاءة والفعالية سوف تتمكن الحكومة من تحقيق وفورات كبيرة تسمح لها بتقديم مزيد من المساعدات للفقراء، والاستثمار في الطرق والمدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء، وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية وشبه الحضرية حيث يعيش معظم الفقراء. وسيكون لذلك آثار إيجابية قوية أيضاً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤثر بالإيجاب في نهاية المطاف على الأوضاع الأمنية ومن ثم يعود بالنفع على كل السكان.

ورغم كل ما أشرنا إليه أعلاه، فإنه من المهم التخفيف من آثار تخفيض دعم أسعار الوقود على الفقراء الذين ليس لديهم القدرة على تحمل ارتفاع الأسعار. ومن هنا تنشأ أهمية زيادة التحويلات الاجتماعية وتحسين توجيهها إلى الفئات المستحقة، مع توخي اليقظة المستمرة واستخدام تدابير السياسة النقدية الملائمة عند الحاجة لاحتواء التضخم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **معدلات البطالة في اليمن تثير القلق. ما الذي يمكن أن تقوم به الحكومة لدعم زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة؟**

السيد صقر: كما ذكرت، لم يترك النظام المعمم لدعم الطاقة إلا قدراً ضئيلاً من الموارد للإنفاق الرأسمالي الحكومي – وهو مصدر مهم لتوفير فرص العمل ووسيلة حيوية لتطوير البنية التحتية من أجل تحسين الحياة اليومية للمواطنين وتيسير نمو منشآت الأعمال الصغيرة.

ويمكن أن يساعد إصلاح الدعم في عملية توفير فرص العمل بطريقتين:

- *أولاً:* تستطيع الحكومة أن تستخدم الوفورات المحققة من إصلاح الدعم لتوفير المزيد من فرص العمل عن طريق الاستثمار في مشروعات البنية التحتية — فعندما تُبنى الطرق على سبيل المثال، يتم استخدام العمالة مباشرةً للإنشاءات، كما يتم توفير فرص عمل مستقبلية من خلال تيسير نقل السلع والتوسع في إقامة منشآت أعمال صغيرة حول هذه الطرق.

- *ثانياً:* يعني إصلاح الدعم أن موازنة الدولة تسجل عجزا أقل، ومن ثم تقل احتياجات التمويل من البنوك. ومن شأن هذا أن يوفر مزيداً من الموارد للقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بزيادة الاستثمارات وفرص العمل. ومن شأن تسجيل عجز أقل أن يساعد أيضاً على احتواء التضخم مما يعود بالنفع على كل السكان.

وحتى يمكن الوصول إلى نمو أعلى وشامل للجميع، وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار، ومن ثم تحسين مستويات معيشة الفقراء في نهاية المطاف، يتعين الاستثمار في الثروة البشرية عن طريق نظم التعليم والرعاية الصحية الفعالة، والسعي لإرساء مناخ أكثر تشجيعاً للأعمال بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية، وتقوية المؤسسات العامة، ومكافحة الفساد.

روابط ذات صلة:

- البيان الصحفي
- طالع التقرير
- إعادة هيكلة الإنفاق
- بناء المستقبل
- طالع تدوينة السيدة لاغارد
- التحول الاقتصادي
- الشرق الأوسط: نظرة إلى المستقبل